السنة الثالثة والعشرون ملحق 1 العدد 85 / شهر حزيران/ السنة
https://doi.org/10.31272/ijes.v23 i85.1264

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

The Role of Import Substitution Strategy in Enhancing Economic Capabilities: A Study of the Islamic Republic of Iran's Experience and the Potential for Implementation in Iraq

دور استراتيجية تعويض الاستيرادات في تعزيز القدرات الاقتصادية ..دراسة لتجربة جمهورية ايران الاسلامية مع امكانات تطبيقها في العراق

م.م زهراء علي جبري العقابي
Zahraa Ali Jabri Al – Aqabi
Zahraa.ali58@yahoo.com
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط

أ.د أحمد صبيح عطية
Prof. Dr. Ahmed Sabeeh Atiya
dr.ahmed_sabeeh@uomustansiriah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية

Abstract

A financing policy to support the agricultural and industrial sectors and raise the productivity and quality of local products by working to establish a fixed financial allocation in the Iranian economic structure is the most diversified, and the oil and gas sector is the leading sector in it, contributing a significant percentage to public revenues and representing the main pillar of the country's exports. There is also strong potential for the growth of other economic sectors. The research is based on the hypothesis that the import compensation strategy plays an important role in achieving economic stability and self-sufficiency. Among the most important recommendations: The possibility of Iraq benefiting from the Iranian experience by developing the state's general budget to finance these sectors and disburse them in the form of soft loans, i.e. increasing the percentage of investment allocation to the industrial sector.

Keywords: Import substitution concept, Import Compensation Strategy Objectives, Iran's import compensation policy.

المستخلص

يعد الهيكل الاقتصادي الايراني الأكثر تنوعاً ويمثل قطاع النفط والغاز القطاع الرائد فيه ويسهم بنسبة لا يُستهان بها في الايرادات العامة ويمثل الدعامة الرئيسة لصادرات البلاد, ايضا تتوافر إمكانات قوية لنمو القطاعات الاقتصادية الاخرى, وينطلق البحث من فرضية مفادها: إن استراتيجية تعويض الاستيرادات تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي, ومن اهم التوصيات : إمكانية استفادة العراق من تجربة ايران بوضع سياسة تمويلية لدعم قطاعي الزراعة والصناعة ورفع انتاجية وجودة المنتجات المحلية من خلال العمل على وضع تخصيص مالي ثابت في الموازنة العامة للدولة لتمويل هذه القطاعات وتصرف لهم بشكل قروض ميسرة, أي زيادة نسبة التخصيص الاستثماري لقطاع الصناعي.

الكلمات الرئيسية: مفهوم تعويض الاستيرادات, اهداف استراتيجية تعويض الاستيرادات, السياسة الإيرانية في تعويض الاستيرادات.

المقدمة

تعد استراتيجية تعويض الاستيرادات اهم الاستراتيجية في تعزيز القدرات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة, كما تمثل اهم التحديات التي تواجه الدول الريعية التي تعتمد على مورد تصديري واحد مثل النفط والتي تكون عوائدها معرضة للتقلبات المستمرة في الأسواق العالمية, ومن ثم لا يمكن الاعتماد على مورد واحد في دفع عملية التنمية المستدامة, كما أن التأكيد على تحقيق التنويع لمصادر الدخل يفترض أن يشمل كافة المصادر المتاحة سواء أكانت زراعية أو صناعية أو تجارية أو خدمية إن من بين الأهداف تطبيق هذه الاستراتيجية هي إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة ,وتوفير العملة الصعبة تسمح باستيراد السلع الرأسمالية أو الوسيطة. اتبعت ايران استراتيجية تعويض الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية معاً من أجل تنويع الاقتصاد وتقليص درجة الاعتماد على العالم الخارجي, وتتمتع ايران بعوامل قوة منها الثروة والصناعات المتخصصة والصادرات النفطية.

1. منهجية البحث

اولاً: مشـــكلة البحـــث: يعاني الاقتصاد العراقي من عدة مشاكل تتمثل في اختلالات هيكلية داخلية وخارجية وتراجع القطاع الانتاجي في العراق بسبب اعتماده على النفط.

ثانياً : هدف البحث: يهدف البحث إلى الاستفادة من التجربة الايرانية في تعويض الاستيرادات ,ومحاولة وضع الاستراتيجية الملائمة لتطوير النشاط الانتاجي في العراق بما يسهم في توفير البضائع التي تسد الطلب المحلي .

ثالثاً: اهمية البحث: تكمن اهمية البحث كونه يسهم في تفعيل القطاع الانتاجي في العراق من خلال الافادة من الاجراءات التي اتبعتها ايران في تعويض الاستيرادات .

رابعاً: مجتمع وعينة البحث: العراق وجمهورية ايران الاسلامية

خامساً: منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في استعراض الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي مستعيناً بالأسلوب الوصفي التحليلي.

سادساً: الاطار الزماني والمكاني: تمثلت الحدود الزمانية بالمدة من عام (2004-2020).

ســابعاً: هيكليــة البحــث: تم تقسيم البحث إلى محورين المحور النظري يتضمن مفهوم تعويض الاستيرادات واهداف استراتيجية تعويض الاستيرادات والسياسة الايرانية في تعويض الاستيرادات اما المحور التطبيقي يتضمن التركيب السلعي للاستيرادات الايرانية ومؤشر المحتوى الاستيرادي للعرض الكلي في ايران للمدة(2004-2020) ,وإمكانات الإفادة من التجربة الايرانية .

المحور الاول : الجانب النظري

اولا: مفهــوم تعــويض الاســتيرادات: عرف الاقتصادي جينري (Chenery)بان تعويض الاستيرادات بالإشارة إلى نسبة الاستيرادات إلى العرض الكلي, فإذا ارتفع الإنتاج المحلي نسبة أعلى من نسبة زيادة الاستيرادات فان ذلك يدل على تعويض الاستيرادات, اما اذا ارتفعت الاستيرادات بنسبة أعلى من الإنتاج المحلي يعني ذلك تعويض الاستيرادات سالب, فان ما يتم هو عكس تعويض الاستيرادات (Koval L, 2020: 10). وقدم بريتيش فكرة استبدال الاستيرادات على أساس ضيق نسبياً ليس كوسيلة لتخفيض إجمالي الاستيرادات ولكن كوسيلة لتحويل تركيبة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية إلى السلع الرأسمالية، نظراً لأن صادرات السلع الأولية لن تكون كافية لكسب ما يكفي من النقد الأجنبي لدفع ثمن كلتا الفئتين من السلع الأجنبية، كان على الحكومة أن تقلل استيراد السلع الاستهلاكية المهدرة لتوفير النقد الأجنبي للسلع الرأسمالية المعززة للنمو (Douglas A. Irwin, 2020: 4). بعد استعراض التعريفات يتبين من خلال ما تقدم تشير

استراتيجية تعويض الاستيرادات عموما إلى سياسة تعمل على تقليل الاستيراد السلعة وتسمح بإنتاجها في السوق المحلي والهدف من هذه الاستراتيجية هو احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد, وتعني هذه الاستراتيجية أن صناعات السلع الاستهلاكية(الغذاء والمشروبات والملابس والنسيج) تمثل الاهداف الاولى للاستثمار، وتمتاز هذه السلع بأن عملية انتاجها تعتمد على تكنولوجيا متوفرة بسهولة في الدول النامية، اما النوع الآخر من الاستيرادات الصناعية فهي السلع الرأسمالية.

ثانيا:- اهداف استراتيجية تعويض الاستيرادات: على الرغم من اختلاف اتجاهات السياسية والإيديولوجية لغالبية الدول النامية واختلاف مستويات تنميتها، إلا أنها اتفقت على سياسة اقتصادية موحدة في التجارة الدولية، تساهم في تحقيق اهدافها وتنبع من مفهومها للتنمية ومقوماتها وهي استراتيجية تعويض الاستيرادات الهادفة إلى تخفيض عجز ميزان المدفوعات وتخفيض المديونية، إذ تساهم هذه الاستراتيجية في توفير النقد الاجنبي، وتوجيه العملات الاجنبية نحو السلع الرأسمالية التي تساهم في تطوير وزيادة الانتاج المحلي، وزيادة تراكم رأس المال وتحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول، وضمان تنمية متوازنة ويصبح الإنتاج المحلي يلبي تدريجيا الطلب الداخلي وتتناقص التبعية للخارج، وهذا من خلال إقامة نسيج صناعي لتلبية الحاجة المحلية دون اللجوء للأسواق العالمية ويتم من خلال خلق السوق المحلي للصناعة وذلك من خلال منع استيراد السلع التي نرغب إحلالها بالإنتاج المحلي وتوفير الحماية الكافية لهذه الصناعة لأن زيادة الاستيرادات تؤدي زيادة الاستهلاك الخارجي وتضعف الادخار الوطني ومن ثم عجز ميزان المدفوعات ويؤدي هذا العجز إلى الاستدانة وعجز الاقتصاد على تحقيق التنمية (Anatolii,2021: 32), وتنفيذ استراتيجية تعويض الاستيرادات له عدة مزايا ونذكر منها:

توفير فرص عمل جديدة وزيادة التوظيف المحلي ,والحد من مشكلة البطالة, واكتساب خبرة في المجال الصناعي والحد من الاعتماد على الاستيرادات من خلال تأسيس صناعات محلية تعوض الاستيرادات وتستخدم طرق إنتاجية كثيفة العمل (مجموعة مؤلفين، 2013: 23). تحقيق وفرة في النقد الاجنبي والحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج, واستثمارها في الاسواق المحلية, بسبب احلال السلع المصنعة محليا بدل المستوردة ،كما يساعد ذلك على زيادة الاستيراد من السلع الرأسمالية من اجل توسيع القاعدة الصناعية(زيدان، 2022: 142). تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والوفاء باحتياجات السوق المحلية من خلال تكثيف الاستثمارات في قطاعي البنية الأساسية والصناعة وتطبيق سياسات حماية لحماية الصناعات والمنتجات الوطنية وهو ما يخفف من قيود التبعية الاقتصادية (يونس، 2015: 120). تقليل العجز في الميزان التجاري من خلال الحد من الاستيرادات السلعية التي يمكن تصنيعها محلياً, فضلا عن حماية الانتاج المحلي من أجل رفع كفاءة ومقدرة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية في الأسواق العالمية (الحاج، 2019: 2).

ثالثاً:- الاقتصاد الإيراني- بين المقاومة والتحدي: تم استخدام مصطلح (الاقتصاد المقاوم) من قبل الحكومة الإيرانية لوصف جهود الدولة لمقاومة العقوبات الدولية وهي سياسة اقتصادية لمواجهة الحظر والحصار ويعتمد على دعم الوحدات الانتاجية المختلفة وتفضيل المنتجات والسلع المحلية على المنتجات الاجنبية في القطاعات كافة, والتقليل من اعتماد الموازنة العامة على الايراد النفطي, وقد استلزم ذلك زيادة الاعتماد على الانتاج المحلي والتحول الى تجارة المقايضة كمنافذ لتقليص صادرات النفط (Iran'seconomy, 2019: 2). عانى الاقتصاد الايراني من عقوبات دولية تهدف إلى تجفيف موارده المالية وحصاره مما دفعت هذه العقوبات صانعي القرار في ايران إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة تلك الأزمة الاقتصادية ولم تقف ايران مكتوفة الايدي امام تلك العقوبات, واتخذت قرار المواجهة وعدم الاستسلام, واتبعت ايران نظرية الاقتصاد المقاوم بمعنى التحول نحو الاقتصاد الإلزامي واتباع تدابير طويلة الأمد تجعل الأولوية للإنتاج المحلي وكسر حاجز العقوبات والعزلة المفروضة على ايران, وتعد هذه النظرية من احدى النظريات التي طرحها مرشد الثورة علي خامنئي كوسيلة لحل الازمة الاقتصادية التي تعاني منها ايران ويتضمن الاقتصاد المقاوم عدة عناصر هي(أبو عمران، 2019: 57):

- الحيوية في الاقتصاد وتحسين المؤشرات الاقتصادية.

- قدرة المقاومة أمام العوامل التي تشكل تهديد عليها.
-الاعتماد على الطاقات المحلية.
- الحاجة للتخطيط والنهضة العلمية.
- الاعتماد على الشعب محوراً أساسيا للنمو.
- تخفيض الاعتماد على عائدات النفط وتوفير أمن السلع الاستراتيجية.
- تعديل انماط الاستهلاك وتجنب الإسراف والتبذير.
- مكافحة الفساد الاقتصادي والمالي من خلال التصدي للمفسدين.
- استهداف اقتصاد العلم والمعرفة إذ يعد أهم البنى التحتية الاقتصادية في البلد.

لقد عانى الاقتصاد الايراني من التغيرات الهيكلية والاضطرابات السياسية والاجتماعية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة وهذه التغيرات كان لها أثر على النشاط الاقتصادي، إذ تم اللجوء إلى احداث العديد من التغيرات في اساليب الانتاج فإن إحدى التغيرات المؤسسية هو تأميم الشركات الكبرى, واعتمدت الحكومة الإيرانية من خلال شركائها الاقتصاديين العمل على تنويع الاقتصاد وصولا الى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعويض الاستيرادات محلياً ومن ثم تصدير المواد الاولية والمصنعة, وكانت الشركات تحظى بدعم حكومي من خلال منح قروض ميسرة وتزويدهم بالمدخلات بأسعار مدعومة وفرض نظام اكثر تعقيدا لتراخيص الاستيراد ورفع التعريفة الجمركية لغرض حماية منتجات الشركات من المنافسة الاجنبية(Pooya, 2018: 28)

رابعاً:- السياسة الإيرانية في تعويض الاستيرادات: اهتمت ايران بالتصنيع في عقد الستينات باستراتيجية تعويض الاستيرادات, بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيرادات من خلال استخدام القيود الكمية على الاستيرادات وفرض مستويات مرتفعة من التعرفة الكمركية, وفي نهاية عقد السبعينات 1979 برز اتجاه السياسة التصنيعية استهدفت الجمع بين سياستي التصنيع لتعويض الاستيرادات ولأغراض التصدير من اجل الاستفادة من مزاياهما وانشاء صناعات الصغيرة إلى جانب الصناعات الكبيرة منها المشروع الضخم للبتروكيمياويات الذي يقع في بندر خميني ,ومشروع تصنيع النحاس ومشروع الحديد الاسفنجي في سار تشش ومصفى النفط في اصفهان ومجمع البتروكيمياويات في اصفهان, الا أن الظروف التي ولدتها الحرب العراقية الايرانية بين 1980-1988 ادت إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد الايراني, فضلا عن النقص في قطع الغيار اللازمة للصناعات الايرانية, وفي بداية عقد التسعينات عملت ايران على ادخال تعديلات على سياستها الاقتصادية عن طريق التحرير الجزئي للتجارة الدولية, ومعادلة صرف العملة الايرانية مع السوق السوداء, والسماح بشكل جزئي للاستثمار الاجنبي وقد انعكست هذه الاجراءات ايجابيا على القطاع الصناعي الايراني الذي حقق نموا مطردا بلغ (3.7%) خلال المدة1990-1999 (عبد الرضا، 2000: 57) تبنت ايران سياسات زراعية خلال عقد التسعينات التي تتضمن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والادارية والفنية لتمكين المنتجين من التوجيه الأمثل لمواردهم وتعظيم العائد منها, وزيادة الإنتاج الزراعي وتقليل نسبة الانكشاف الاقتصادي الزراعي, ومن هذه السياسات (فيحان، 2011: 160)

السياسة الإنتاجية: التي استهدفت تشجيع الانتاج الزراعي وتطويره من خلال التراكيب المحصولية والدورات الزراعية واتباع سياسة التوسع (الرأسي والافقي).

السياسة التسويقية والتوزيعية: التي استهدفت زيادة كفاءة الخدمات التسويقية وتحديد التسعيرة للمنتجات الزراعية.

السياسة التصنيعية والتحويلية للمنتجات الزراعية: إذ استهدفت إلى تشجيع الصناعة المحلية الغذائية والريفية الصغيرة وانعاش الصناعة الزراعية من خلال الاستثمار الزراعي الذي يمثل الأداة المحركة لمسار التنمية الزراعية مما ساهم في زيادة الانتاج والحد من الاستيرادات وتحسين الميزان السلعي الزراعي مما حقق الأمن الغذائي, وتقديم المزايا والتسهيلات الاستثمارية وضمان جودة

المنتجات واستيفائها لشروط المواصفات العالمية القياسية. سياسة توفير الخدمات للإنتاج الزراعي تتضمن البحوث الزراعية والارشاد الزراعي والتدريب والتمويل والاقراض باعتبارها دعم للتنمية الزراعية. دخل الاقتصاد الإيراني بعد الألفية الثالثة مرحلة جديدة, تميزت بالتغير النسبي في بعض مواد الدستور الإيراني وأتاحت المشاركة الأكبر للقطاع الخاص في تطوير الصناعات النفطية الايرانية, وشهد الناتج المحلي الإجمالي نموا متزايدا, كما ان النمو في دخل القطاعات الاقتصادية كان مصحوباً بنمو في قوة العمل الرئيسة في هذه القطاعات, فالصناعة والزراعة نمتا في العقد الاول من الالفية الثالثة ويعد قطاع الخدمات اكبر قطاع منتجاً للدخل وبقوة عمل تبلغ ب45% , تليه الصناعة التي حققت نمواً متزايداً (هاشم، 2012: 120).

المحور الثاني : الجانب التطبيقي

اولاً: ـ الهيكل السلعي للاستيرادات الإيرانية للمدة 2004ـ2020: هناك اهمية لدراسة التركيب السلعي للاستيرادات من العالم الخارجي ومعرفة مدى إسهامه في النمو الاقتصادي والتعرف على نوعية السلع المستوردة، اذ يرتفع التركيب السلعي للاستيرادات في حالة قيام الدولة اتباع سياسة الانفتاح التجاري في البلد ويكون الجهاز الانتاجي مرناً, فلا يمكن لأي دولة أن تحقق الاكتفاء الذاتي بشكل كامل ولا بد من وجود استيرادات لسد عجز الطلب المحلي, إنّ دراسة الهيكل السلعي للاستيرادات بصورة عامة يعد مؤشراً هاماً على صواب السياسة الاقتصادية لهذا البلد، إن زيادة السلع الاستهلاكية المستوردة لا يشكل خطراً في بداية التنمية كون درجة تطور القوة الإنتاجية تفرض مثل هذا التفوق للسلع الاستهلاكية, لكن الخطر إذا استمر الوضع ولم يتقلص حجم استيرادات السلع الاستهلاكية لصالح زيادة السلع الوسيطة والرأسمالية التي تشكل حجر الاساس في التنمية الاقتصادية. والجدول(1) يوضح التركيب السلعي للاستيرادات الايرانية للمدة(2004-2020).

جدول (1) التركيب السلعي للاستيرادات في ايران خلال المدة(2004-2020)

السنة	(1) الاستيرادات الاستهلاكية مليار دولار	(2) الاستيرادات الوسيطة والمواد الاولية(مليارردولار	(3) الاستيرادات الرأسمالية مليار دولار	(4) الاستيرادات المنجات النفطية مليار دولار	(5) اجمالي الاستيرادات السلعية (مليار دولار)	(6) نسبة الاستيرادات الاستهلاكية من اجمالي الاستيرادات %	(7) نسبة الاستيرادات الوسيطة من اجمالي الاستيرادات%	(8) نسبة الاستيرادات الرأسمالية من اجمالي الاستيرادات %	(9) نسبة الاستيرادات المنتجات النفطية من اجمالي الاستيرادات%
2004	6.385	14.173	12.106	2.725	35.389	18.0	40.0	34.2	7.70
2005	4.603	21.655	9.222	3.768	39.248	11.7	55.2	23.5	9.60
2006	6.163	25.707	8.226	1.627	41.723	14.8	61.6	19.7	3.90
2007	6.652	31.574	8.808	1.405	48.439	13.7	65.2	18.2	2.90
2008	7.665	36.545	10.543	1.289	56.042	13.7	65.2	18.8	2.30
2009	8.345	34.499	11.006	1.437	55.287	15.1	62.4	19.9	2.60
2010	8.220	38.691	16.637	0.902	64.450	12.8	60.0	25.8	1.40
2011	8.575	39.520	12.971	0.742	61.808	13.9	63.9	21.0	1.20
2012	7.792	35.420	9.544	0.695	53.451	14.6	66.3	17.9	1.30
2013	8.256	32.661	8.245	0.547	49.709	16.6	65.7	16.6	1.10
2014	7.970	33.671	11.553	0.375	53.569	14.9	62.9	21.6	0.70
2015	6.239	26.328	9.802	0.170	42.539	14.7	61.9	23.0	0.40
2016	7.292	26.799	9.331	0.262	43.684	16.7	61.3	21.4	0.60
2017	9.362	34.789	9.818	0.490	54.459	17.2	63.9	18.0	0.90
2018	6.623	28.826	7.504	0.216	43.169	15.3	66.8	17.4	0.50
2019	6.564	27.875	7.720	0.169	42.328	15.5	65.9	18.2	0.40
2020	4.550	26.473	7.750	0.117	38.890	11.7	68.1	19.9	0.30
المتوسط	7.133	30.306	10.046	0.996	48.481	14.8	62.1	20.9	2.2
معدل النمو المركب	-1.97%	3.74%	-2.59%						

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على : البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، التقرير الاقتصادي والميزانية العمومية، الفصل الثالث عشر التجارة الجمركية الخارجية، سنة (2004-2020).
ـكما احتسبت النسب من قبل الباحثين.

شكل(1)نسبة الاستيرادات السلعية من اجمالي الاستيرادات الايرانية للمدة(2004-2020)

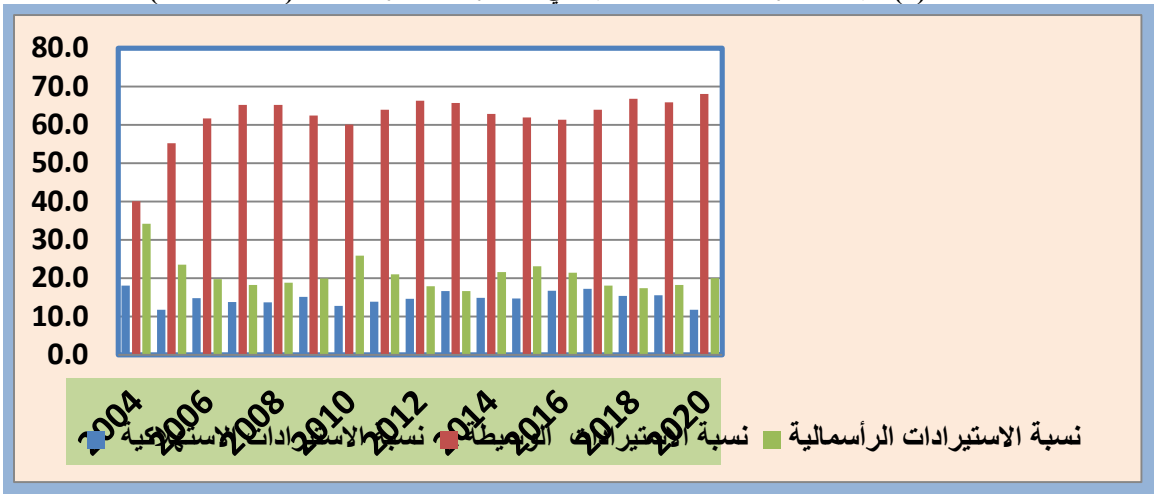

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

والجدول (1) يوضح التركيب السلعي للاستيرادات الايرانية ومدى تطور القاعدة الانتاجية ونوعية السلع المستوردة واعطاء صورة واضحة عن مستوى البلد التقني والتكنولوجي, يمكن ترتيب التركيب السلعي للاستيرادات الايرانية من ناحية الأهمية كالتالي:

1. **استيرادات السلع الوسيطة:** تحتل المرتبة الاولى في قائمة المواد المستوردة كونها مهمة لمواصلة تشغيل عجلة الانتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة, وتتمثل في قطع الغيار ومنتجات نصف مصنعة, إذ ارتفعت من 14.173 مليار دولار عام 2004, الى 26.473 عام 2020 بنسبة مرتفعة بلغت 68% من اجمالي الاستيرادات وقدر متوسط قيمة الاستيرادات الوسيطة نحو 30.306مليار دولار في حين بلغ معدل نمو سنوي مرتفع خلال مدة الدراسة نحو 3.74%, ان التزايد في حجم الاستيرادات من السلع الوسيطة والخام خلال هذه المدة يعكس التطور الحاصل في القطاعات الانتاجية اثر تنفيذ مشارع وخطط التنمية المستدامة التي حدثت في ايران من جانب, ويوكد مدى الترابط بين خطط التنمية المستدامة والاستيرادات من تلك السلع من جانب آخر, ويلاحظ ان حجم الاستيرادات من السلع الوسيطة والمواد الاولية قد سجل معدلات متزايدة خلال المدة المدروسة وهو حالة صحيحة للاقتصاد ,إذ ان المعدلات المتزايدة تشير إلى فعالية القطاع الانتاجي الذي يستخدم تلك السلع الوسيطة في الانتاج.

2. **استيرادات السلع الرأسمالية:** تحظى سلع المعدات الصناعية بنسبة معتبرة من إجمالي الاستيرادات لكونها ضرورية لمواصلة البرامج التنموية والاستثمارية, وتتمثل هذه الاستيرادات في الآلات ومعدات النقل.. إلخ, وتحتل المرتبة الثانية لأجمالي الاستيرادات من حيث الاهمية, إذ بلغت عام 2004ما قيمته 12.106 مليار دولار اي بنسبة34% من اجمالي الاستيرادات, وانخفضت إلى 7.750 مليار دولار أي بنسبة 19%, متوسط قدر 10.04 ومعدل نمو مركب منخفض 2.59%. سبب ذلك تراجع الشركات الغربية تعاملها التجاري مع الشركات الإيرانية خوفاً من مخالفة العقوبات الدولية، مما ادى إلى الحد من استيرادات المعدات, وادى هذا النقص إلى ارتفاع الأسعار.

3. **استيرادات السلع الاستهلاكية:** والمتمثلة في السلع الغذائية الأدوية، ومنتجات الزيوت والطاقة, والسلع الزراعية وغيرها من هذه المستوردات تحتل المرتبة الاخيرة, إذ سجلت تراجع الاستيرادات

الاستهلاكية خلال مدة الدراسة من 6.385 مليار دولار الى 4.385 عام 2020 متوسط قدر ب7.1327, ومعدل نمو منخفض 1.97%, وتراجع نسبتها من اجمالي الاستيرادات من 18% عام 2004 الى 11% عام 2020, رغم التزايد السكاني والتطورات الاقتصادية الاّ ان حجم الاستيرادات الاستهلاكية سجلت معدلات متناقصة وهو ما يدل على ان سياسة تعويض الاستيرادات كانت فعالة في ايران بحيث ان المنتجات السلعية الاستهلاكية الايرانية قد غطت الطلب المحلي وقادت إلى الاستغناء نسبياً عن السلع الاستهلاكية المستوردة.

4. **استيرادات المنتجات النفطية:** تحتل المرتبة الاخيرة إذ سجلت تراجع اهميتها في التركيب السلعي للاستيرادات من 7.7% عام 2004 إلى 0.30% عام 2020 وبمتوسط بنسبة 2.2%,

مما سبق يتبين: نجاح التفاعل بين خطط التنمية المستدامة والمناهج الاستيرادية في الاقتصاد الايراني ودليل على التوجه التنموي فان التركيب السلعي للاستيرادات في ايران هو في صالح عملية التنمية المستدامة، وتمكنت إيران من تقليل الاعتماد على الاستيرادات النفطية في تمويل موازناتها الحكومية وتخفيض نسبة الاعتماد إلى أدنى مستوى، وتحتل إيران المرتبة 13 عالمياً في تصدير الغاز الطبيعي والمرتبة 14 في انتاج البنزين، اذ تحقق الاكتفاء الذاتي بنسبة 80% في صناعة المشتقات النفطية.

ثانيا: استراتيجية تعويض الاستيرادات ودورها في احداث تغيرات في الاقتصاد الايراني

يوضح الجدول(2) مؤشر المحتوى الاستيرادي للعرض الكلي في ايران خلال المدة(2004-2020) يمكن اعتماد هذا المؤشر لتوضيح مدى نجاح استراتيجية تعويض الاستيرادات ,مع تقدم عملية تعويض الاستيرادات تميل نسبة المحتوى الاستيرادي للانخفاض وتوسع الانتاج المحلي للصناعة والزراعة وان ارتفاع نسبة المحتوى الاستيرادي يدل على الاعتماد على الاستيرادات في سد حاجة الطلب المحلي وتراجع الانتاج المحلي, اذ شهد مؤشر المحتوى الاستيرادي للعرض المحلي الكلي في ايران انخفاضاً متزايداً, إذ انخفضت نسبة المؤشر من(19.61%) عام 2004 لتبلغ (6.5%) عام 2020، الامر الذي يدل على ان الانتاج المحلي قد شهد عملية تعويض الاستيرادات حقيقية ويمتلك القدرة على تغطية اكثر من 90% من حاجة الطلب المحلي, وبذلك سجل مؤشر المحتوى الاستيرادي نسبة (13.30%) كمتوسط للمدة(2004-2020), هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2004, اذ ارتفع الناتج المحلي من (189.345) مليار دولار عام 2004 ليبلغ (611.615) مليار دولار عام 2020, بما يفوق نمو الاستيرادات, فضلا عن ارتفاع قيمة الصادرات اذ سجلت نحو (44.295)مليار دولار عام 2004 وارتفعت الى (55.904) مليار دولار عام 2020 بمعدل نمو مركب بلغ (3.09%), أما الاستيرادات بلغت 35.389 مليار دولار عام 2004 ارتفعت لتبلغ 38مليار دولار عام 2020 بمعدل نمو مركب بلغ (0.56%) وهي استيرادات السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لتدعيم الانتاج المحلي.

جدول(2)المحتوى الاستيرادي للعرض الكلي في ايران للمدة(2004-2020)

السنة	(1) الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار	(2) الصادرات السلعية مليار دولار	(3) الاستيرادات مليار دولار	(4)=(1+3)-2 العرض السلعي المحلي	(5)=3/4 المحتوى الاستيرادي للعرض %
2004	189.345	44.295	35.389	180.439	19.61
2005	229.894	66.265	39.248	202.877	19.35
2006	271.168	77.662	41.723	235.229	17.74
2007	351.581	99.817	48.439	300.203	16.14
2008	412.991	104.953	56.042	364.080	15.39
2009	412.921	91.848	55.287	376.360	14.69
2010	486.670	116.742	64.45	434.378	14.84
2011	599.490	152.78	61.808	508.518	12.15
2012	598.248	100.65	53.451	551.049	9.70
2013	534.505	96.092	49.709	488.122	10.18
2014	434.054	91.961	53.569	395.662	13.54
2015	383.608	67.457	42.539	358.690	11.86
2016	411.545	90.049	43.684	365.180	11.96
2017	445.644	102.688	54.459	397.415	13.70
2018	455.620	100.315	43.169	398.474	10.83
2019	567.935	70.012	42.328	540.251	7.83
2020	611.615	55.904	38.89	594.601	6.54
المتوسط	435.108	89.970	48.481	393.619	13.30

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، التقرير الاقتصادي والميزانية العمومية.

-مؤشر المحتوى الاستيرادي للعرض الكلي= اجمالي الاستيرادات/ اجمالي العرض المحلي الكلي *100

-العرض المحلي الكلي=(الناتج المحلي الاجمالي+ الاستيرادات) –الصادرات

شكل(2) مؤشر المحتوى الاستيرادي للعرض المحلي الكلي في ايران خلال المدة(2004-2020)

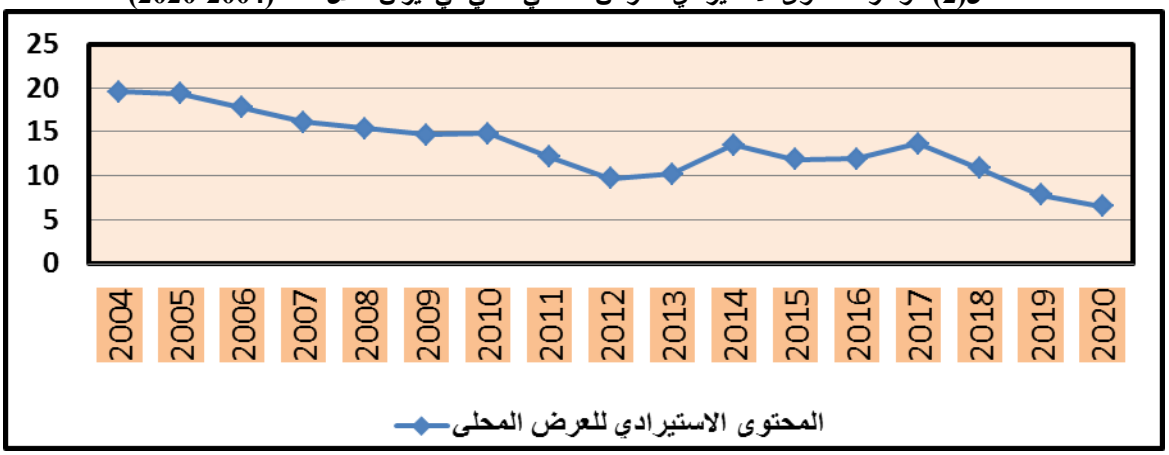

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(2)

ثالثاً:إمكانات الإفادة من التجربة الايرانية: من خلال استقرائنا للاقتصاد الايراني والعراقي نلاحظ أن هناك أوجه تشابه في الجانب السياسي والاقتصادي فكلاهما اعتمد على ريع المواد المعدنية، ترى الباحثة إمكانية الاستفادة من بعض الاجراءات التي اتبعتها ايران لدعم الانتاج المحلي وكما يلي:

1. تبنت ايران سياسات زراعية لتمكين المنتجين من التوجيه الأمثل لمواردهم وتعظيم العائد منها وزيادة الإنتاج الزراعي وتقليل نسبة الانكشاف الاقتصادي الزراعي, ومن هذه السياسات هي السياسة التصنيعية والتحويلية للمنتجات الزراعية إذ استهدفت إلى تشجيع الصناعة المحلية الغذائية والريفية الصغيرة وانعاش الصناعة الزراعية من خلال الاستثمار الزراعي مما ساهم في زيادة الانتاج والحد من الاستيرادات وتحسين الميزان السلعي الزراعي مما حقق الأمن الغذائي, لذا يتوجب على الحكومة العراقية اتباع سياسة تجارية ثابتة من أجل حماية الإنتاج الزراعي الوطني من منافسة المحاصيل

والمنتجات الزراعية المستوردة, والسماح بنسب معينة للاستيرادات تغطي العجز الحاصل في الإنتاج الوطني فقط كما هو معتمد في معظم البلدان المجاورة.

2. اعتمدت الحكومة الايرانية من خلال شركائها الاقتصاديين العمل على تنويع الاقتصاد وصولا الى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعويض الاستيرادات محلياً ومن ثم تصدير المواد الاولية والمصنعة, وكانت الشركات تحظى بدعم حكومي من خلال منح قروض ميسرة وتزويدهم بالمدخلات بأسعار مدعومة وفرض نظام اكثر تعقيدا لتراخيص الاستيراد ورفع التعريفة الجمركية لغرض حماية منتجات الشركات من المنافسة الاجنبية.

3. تنشيط دور القطاع الخاص للقيام بتلك الصناعات لدوره الفاعل في عملية التنمية وإعادة النظر في القوانين والأنظمة المتعلقة بالقطاع الخاص من أجل تهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة لهذا القطاع وجعله قادراً على الاستثمار في المشاريع, وتبسيط اجراءات المرتبطة بالتصاريح والرخص للمستثمرين ,وتقليص تكدس العمال في المؤسسات الحكومية.

4. وضع البرامج والخطط التنموية, من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي الذي يعتمد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة, وعليه فإن المعالجة الجذرية من خلال إزالة المشاكل التي تواجه القطاعات الاقتصادية ومنها(قطاع الزراعة والصناعة), والعمل على تطوير ونمو هذين القطاعين وزيادة انتاجيتهم, والعمل على إنتاج السلع الضرورية التي تحتاجها القطاعات الاخرى الاقتصادية منها الكهرباء وقطع غيار للسيارات, وإنتاج المواد الغذائية الاساسية التي من الممكن انتاجها محليا دون الاستيراد من الخارج

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. شهد مؤشر المحتوى الاستيرادي للعرض المحلي الكلي في ايران انخفاضاً متزايداً, الامر الذي يدل على ان الانتاج المحلي قد شهد عملية تعويض حقيقية للاستيرادات ويمتلك القدرة على تغطية اكثر من 90% من حاجة الطلب المحلي ,هذا الانخفاض في المؤشر نتيجة ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بما يفوق نمو الاستيرادات, فضلا عن ارتفاع قيمة الصادرات اما الاستيرادات فهي استيرادات السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لتدعيم الانتاج المحلي.

2. إن الاقتصاد المقاوم عمل على تطوير الصناعات المحلية بالاعتماد على الموارد المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل تبعية الموارد الاجنبية, ويعتمد على تشجيع التعاون والتضامن بين المجتمعات المحلية والأفراد لتطوير المشاريع المشتركة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

1. إمكانية استفادة العراق من تجربة ايران بوضع سياسة تمويلية لدعم قطاعي الزراعة والصناعة ورفع انتاجية وجودة المنتجات المحلية من خلال العمل على وضع تخصيص مالي ثابت في الموازنة العامة للدولة لتمويل هذه القطاعات وتصرف لهم بشكل قروض ميسرة, أي زيادة نسبة التخصيص الاستثماري لقطاع الصناعي.

2. انشاء صناديق سيادية استثمارية يتم تمويلها من الفوائض المالية للموازنة العامة اذ يمكن استثمار تلك الأموال في القطاعات الانتاجية غير النفطية المدرة للدخل, كالصناعة التحويلية والخدمات ,مما تخلق قاعدة صناعية متطورة.

المصادر References

1. Alaedini Pooya , Razavi Mohamad , Industrial Trade and Employment Policies in Iran, Springer International Publishing , Switzerland , 2018

2. Anatolii Mazaraki, IMPORT SUBSTITUTION POTENTIAL IN THE CONDITIONS OF DIGITAL TRANSFORMATION, Published by PC TECHNOLOGY CENTER, Ukraine, 2021.

3. Douglas A. Irwin,20-10 The Rise and Fall of Import Substitution, Peterson Institute for International Economics, Washington, USA, 2020.
4. Foudhil Barahim Mazari , IRAN'S AGRICULTURAL POLICY AND THE FOOD SECURITY CONUNDRUM, Journal for Iranian Studies, Issue 18,2023
5. Iran's economy muddling through scorched earth, Atradius Economic Research , The Netherlands, September 2019.
6. Koval L, PROS AND CONS OF IMPORT SUBSTITUTION STRATEGIES ,Ukraine ,2020.
7. بن أحمد الحاج, ,قانون التجارة الدولية, مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع, الاردن-عمان, 2017,
8. حسين علي هاشم, واقع وامكانية ديمومة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الايراني, مجلة دراسات ايرانية, العدد15, البصرة, 2012
9. حمدان أبو عمران, إدارة الأزمة التنموية في ايران, مجلة مدارات إيرانية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي،المجلد2, العدد5, برلين – المانيا, 2019.
10. عاطف أحمد عبد العال زيدان, ظاهرة الاقتصاد الموازي وأثرها على التنمية الاقتصادية ,دار محمود للنشر والتوزيع, مصر, 2022
11. مجموعة مؤلفين, النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل :دراسات قطرية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر, الطبعة الأولى ,بيروت, 2013.
12. نبيل جعفر عبد الرضا, أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الايراني , مجلة دراسات ايرانية, العدد(6-7) البصرة, 2000.
13. وسن هادي فيحان, موقع القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في ايران واقعة وافاقة ومستقبله, مجلة دراسات ايرانية, جامعة البصرة مركز دراسات البصرة و الخليج العربي, العدد 13 ,العراق, 2011
14. يونس مؤيد يونس, أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية, الأكاديميون للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, الاردن-عمان ,2015